الأكاديمية العربية للعلوم
والتكنولوجيا والنقل البحري

منظمـة العمـل العربيـة
مكتب العمل العربية

مذكرة تفاهم بشأن التعاون
بين
منظمة العمل العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

مذكرة تفاهم بشأن التعاون

بين

منظمة العمل العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

- إنطلاقاً من الأهداف المشتركة التي يسعي لتحقيقها كل من منظمة العمل العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا وتحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة .

- وتنسيقاً للجهود والأنشطة التي ينفذها الطرفان في المنطقة العربية من أجل تعزيز العائد وزيادة الفائدة وتوسيع حجم المشاركة .

- وإيماناً بأهمية السلم الاجتماعي ودور العدالة الاجتماعية في تحقيق الاستقرار وجذب رؤوس الأموال للاستثمار وخلق فرص العمل للمرأة والشباب وتحقيقاً للتمكين المعرفي والاقتصادي والاجتماعي في جميع الأنشطة .

- وتعزيزاً لدور منظمات المجتمع المدني في تشجيع الحوار الاجتماعي وتحمل المسئولية في رسم وتنفيذ السياسات العامة التي تعني بالتنمية وتسهم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتساعد على دعم مشاريع الحد من الفقر والبطالة وإرساء دعائم التدريب والتعليم التقني والمهني .

- وتأكيداً لأهمية التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والعلمية لتحقيق الرفاه الاجتماعي وتوظيف العولمة لخدمة وخير الإنسان هدف التنمية وصانعها .

- ورغبة في الاستفادة من التكنولوجيا في الزراعة والمشاريع الريفية وخلق فرص العمل للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة .

- وعملاً من أجل إحلال السلام والحد من تأثير النزاعات والحروب على قطاع التعليم و التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- وتطويراً لقدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في توفير الإحصاءات والبيانات عالية الجودة ورصد وإبراز مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات أسواق العمل وتغذية الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي تشرف عليها منظمة العمل العربية بمختلف بيانات القوى العاملة التي تحتاجها الشبكة .

- وتنفيذاً للمشاريع ذات الاهتمام المشترك سواء كانت ممولة من الموازنة الاعتيادية أو من الموارد الخارجية لتعظيم الاستفادة منها وتفادي الازدواجية والتكرار .

لكل ما تقدم اتفق الطرفان على الآتي :

أولاً : التنسيق والتشاور :-

اتفق الطرفان على إتباع نهج التنسيق والتشاور المستمر في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك . وتحديد آليات عمل لتنفيذ ذلك من خلال :-

- تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ المذكرة وتقديم المقترحات اللازمة لذلك .
- عقد اجتماع دوري مشترك في كل عام للاتفاق على تنفيذ المشاريع ذات الأولوية وتحديد التزامات كل طرف فيها ومكان وزمان تنفيذها والجهة المعنية بذلك .
- دعوة كل طرف للطرف الآخر لحضور الاجتماعات والمؤتمرات والندوات التي ينظمها ومناقشة أي موضوعات ذات اهتمام مشترك .
- الاتصال المباشر والتنسيق المشترك بين الوحدات الفنية المتماثلة لدى كل من الطرفين للاستفادة من المعلومات والخبرات في تنفيذ الأنشطة ذات الاهتمام المشترك .

ثانياً : تبادل المعلومات والوثائق :-

اتفق الطرفان على :-

- تزويد كل طرف ، للطرف الآخر بالإصدارات والمطبوعات والدراسات التي تصدر عنه .
- تبادل الإحصاءات والبيانات الخاصة بواقع وحركة أسواق العمل وفرص الاستثمار وتجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية واختيار أفضل الآليات المنبثقة بشأنها عربياً ودولياً والاستفادة من شبكة المعلومات الخاصة بكل من الطرفين .
- تزويد كل طرف ، للطرف الآخر بقرارات وتوصيات المؤتمرات والندوات التي ينظمها والتي تشكل اهتماماً مشتركاً لكل منهما .

ثالثاً : المجالات التي تشكل اهتماماً مشتركاً ومحوراً للأنشطة التي تنفذ بتعاون مشترك .

اتفق الطرفان على اختيار المحاور التالية لتكون لها الأولوية على أجندة الأنشطة التي ينفذها الطرفان بتعاون مشترك بينهما وهي :-

1- في مجال معاهد ومراكز التدريب :

- الاستفادة القصوى من مراكز التدريب المهني والتعليم التقني التي تشرف على إدارتها المنظمتين واعتماد المناهج العلمية الحديثة لموادها التعليمية النظرية والتطبيقية ومنح خريجيها شهادات مهنية معتمدة تؤهلهم لدخول أسواق العمل والمنافسة للحصول على الوظائف اللائقة بقدراتهم العلمية والمهنية .
- تطوير وسائل وأساليب التدريب التقني والمهني لتتوافق مع التطور التكنولوجي واحتياجات أسواق العمل
- دعم جهود التشغيل والتدريب المهني والتعليم التقني للحد من البطالة وتوفير فرص عمل للنساء والشباب بشكل خاص .
- تطوير أنشطة التعليم والتدريب التقني والمهني وإعادة التأهيل والابتكار .
- دعم الصناعات الصغرى والحرف التقليدية .

2- في المجال الاقتصادي والاجتماعي :

- تعزيز الحوار الاجتماعي ومشاركة منظمات المجتمع المدني .
- تأكيد أهمية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تشجيع الاستثمار لخلق التنمية المستدامة وفي مقدمة ذلك القطاع التعليمي بمختلف مجالاته .
- تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي لمحاربة الفقر .
- حماية الأطفال من كافة أشكال الاستغلال في العمل .
- مزيد من الحماية التشريعية والرعاية لإدماج ذوي الإعاقة في العمل خاصة والمجتمع بشكل عام .

3- في المجال الإحصائي :

- تطوير الإحصاءات والبيانات ودعم مراكز الإحصاءات الوطنية .
- الاستفادة من الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية التي تديرها منظمة العمل العربية والعمل على توفير كل مستلزمات نجاحها .

4- في مجال ريادة الأعمال وتمويل المشروعات الصغيرة :

- التعاون في تنظيم مؤتمرات وندوات على مستوى الدول العربية لدعم ريادة الأعمال والابتكار .
- تنظيم مسابقات دولية في ريادة الأعمال في شتى التخصصات لمختلف الدول العربية .
- الدعم الفني والتوجيه لتمكين الشباب من تنفيذ مشروعاتهم وتحويلها إلى شركات ناشئة .
- الدعم المالي لمشروعات الشباب المتميزة ومحاولة فتح أسواق خارجية لهم بالدول العربية .
- توفير معلومات عن المشاكل والفرص والتحديات المختلفة بأسواق الدول العربية وذلك لتمكين الشباب من استغلال هذه الفرص لانشاء شركات ناشئة عربية الهوية .

رابعاً : الالتزامات المتبادلة في تنفيذ الأنشطة المشتركة .

اتفق الطرفان على أن :-

- تتولى اللجنة المشتركة من خلال اجتماعاتها الدورية اختيار وتحديد البرامج والأنشطة التي تنفذ بتعاون مشترك كل عام .
- يوقع الطرفان اتفاقاً تنفيذاً منفصلاً لكل من البرامج والأنشطة التي تنفذ بالتعاون بينهما ، يتضمن كلفة المشروع ، ومصادر التمويل ، والتفاصيل الفنية والمالية ذات الصلة .

خامساً : باعتبار الطرفين بيتا خبرة عربية وإقليمية ودولية ، يكون لخبرائهما الأولوية في تنفيذ الأنشطة والمشاريع المشتركة ، وتكون نفقات سفرهم وإقامتهم على النحو المتفق عليه في الاتفاق التنفيذي للمشروعات التي يتم تنفيذها .

سادساً : تسري مذكرة التفاهم للتعاون المشترك بين منظمة العمل العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري من تاريخ توقيع ممثلي الطرفين عليها . ويلتزم كل طرف بالوفاء بالالتزامات الناشئة عنها . وفي حالة رغبة أي من الطرفين وقف العمل بها ، عليه إبلاغ الطرف الآخر بذلك قبل التاريخ المقترح لوقفها بستة شهور ، وفي جميع الأحوال لا يسرى وقف العمل بمذكرة التفاهم على استكمال تنفيذ أي من المشروعات المشتركة التي ينفذها الطرفان لحين الانتهاء من المشروع .

سابعاً : حررت مذكرة التفاهم هذه من نسختين باللغة العربية ، وبعد التوقيع عليها يحتفظ كل طرف بنسخة منها. ويجوز تعديلها بموافقة الطرفين .

القاهرة في : 10 / 07 / 2017

فايز علي المطيرى
المدير العام
لمنظمة العمل العربية

د . إسماعيل عبد الغفار
رئيس
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري

محمد شريف + حمدي
ط / عبد المنعم